

وطرقات القرى كالموكب الأحمدي وغيره ، وكانت في الأصل موعدا سنويا لاجتماع رجال الطريقة ثم تحولت الى مواكب للمنكرات . ومنها اجترأ البعض على اقامة احتفالات دينية في أماكن عامة ليشاهدها بعض السائحين ، أو اقامة تلك الاحتفالات في منازل بعض الأجانب المقيمين بمصر . ومنها أيضا الموالد التي يصاحبها ويتخللها كثير من الأمور التي تخالف الآداب الشرعية وينعكس به الغرض الخيري الذي يقام المولد من أجله . وهناك أخيرا الأذكار التي يقيمها الصوفية في كل محل وناد وكثير منها مابين للذكر الشرعي المقصود في الكتاب والسنة .

وقد قرر المجلس الصوفي منع عمل المواكب باسم الصوفية في القاهرة والأقاليم الا بأذن من المشيخة حتى يمكن مراقبة ومنع ما يتخللها من الأمور المنافية للآداب ، ثم كتب الى وزارة الداخلية طالبا تنفيذ هذا القرار . وتحدث مع اللجنة المشكلة لتعديل قانون العقوبات ، المنبثقة عن مجلس الشورى ، فجعلت عقوبة القيام باحتفالات دينية في منازل الأجانب أو للترويج عن السائحين ، هي الحبس ، وقد تنبه الى أن العقوبات الصوفية في هذا الشأن قد لا تجدى ، لأن من يقوم بمثل هذه الاحتفالات قد لا يكون من رجال الصوفية .

اما الموالد فلو توقفت اقامتها لحين الحصول على ترخيص من مشيخة الطرق الصوفية ، لكان في ذلك تضيق على الناس ، ولكن وضعت مادة خاصة بذلك في لائحة الصوفية تشترط أن لا يجاور مكان المولد شيء ومما ينافي الآداب الشرعية كالألعاب والسخرجات ونحوها . كذلك نصت لائحة الصوفية على فصل كل من يقيم الأذكار بهيئة مخالفة للآداب الشرعية كالتمايل والرقص والتخطيط ، وتنفيذ ذلك منوط بوكلاء المشيخة في كل جهة وبالرأى العام فحيثما وجد شيئا من ذلك ، فمن حقه بل من واجبه أن يحيط المشيخة العامة